هناك ثلاثة نماذج لعلاقة رجل الدولة برجل الدين  
----------  
النموذج الأوّل  
هو نموذج ولاية الفقيه  
المتّبع عند الشيعة  
والذي يقول بأنّ الأولي بالحكم هو الأكثر علما بالدين  
------------  
النموذج الثاني  
هو العلمانيّة  
والتي تقول بأنّه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين  
-----------  
وأري ان كليهما فاشل  
فالأوّل فاشل لأنّ الحكم السياسي يقتضي مهارات لا يمتلكها رجل الدين  
والثاني فاشل لأنّه يخرج بالإنسان عن طبيعته التي خلقه الله عليها الا وهي تأصّل الدين في أمور حياته  
-----------  
نأتي هنا للنموذج الثالث والذي اراه الصالح وليس الأصلح  
بمعني أنّه هو الصالح وما دونه فاسد  
وليس هو الأصلح وما دونه أقلّ صلاحا  
-----------  
النموذج الثالث هو أن يقوم بالحكم رجل عنده مقوّمات الحكم  
يسانده رجل دين يوضّح له المساحة التي لا يجب ان يخرج عنها  
وإلا وقع في المحظور  
--------------  
والأمثلة علي ذلك كثيرة  
منذ أن كان ابن عبّاس فقيها للناس ومفسّرا للقرآن ولم يكن حاكما  
بينما كان عمر وهو الحاكم يستعين برأي عليّ في المسألة الفقهيّة  
ثمّ جاء العزّ بن عبد السلام ليآزر سيف الدين قطز  
وردّ الإمام أحمد بن حنبل خطأ الخليفة المأمون  
ثمّ كان عمر مكرم مساندا وداعما لمحمّد علي في بداية حكمه  
قبل أن ينفيه  
-----------------  
وعلي ذكر قصة عمر مكرم  
فإنّ علاقة الحاكم برجل الدين لا تخلو عن ثلاثة وجوه  
-----------  
إمّا ان يسجنه ويضطهده  
هذا إذا كان الحاكم طاغيا والإمام متمسّكا بقول الحقّ  
إذ يجد الحاكم في الدين سلطانا منازعا له في سلطانه  
فيطيح بالدين ورجاله لينفرد هو بالحكم  
والأمثلة علي ذلك كثيرة  
من العلماء الربّانيين الذين صدعوا بقول الحقّ  
في وجوه الحكّام الطاغين  
فكان مصيرهم السجن والاضطهاد  
-----------  
أو أن يستميله فيصبح من أئمّة السلطان  
هذا إذا كان الحاكم طاغيا والإمام خائنا للدين  
والأمثلة هنا يعفّ عنها اللسان ويتعفّف عنها البيان  
-----------  
وكلاهما حالات فاسدة  
-------------  
بينما الحالة الصحيحة الوحيدة هي  
------------  
ان يأخذ الحاكم برأي العالم في الأمور الشرعيّة  
ولا يبدّي عليها رأيه من الناحية السياسيّة  
إذ أنّه لا خير فيمن رأي رأيه السياسي  
خيرا من حكم الله الشرعي  
في قضيّة شرعيّة  
-------------  
وينصح العالم للحاكم  
كما نصح الحسن البصري لعمر بن عبد العزيز  
قائلا  
اعلم يا أمير المؤمنين  
أنّ الله جعل الإمام العادل  
قوام كلّ مائل  
وقصد كلّ جائر  
وصلاح كلّ فاسد  
وقوّة كلّ ضعيف  
ونصفة كلّ مظلوم  
-------------  
ثمّ تكون مساحة هي الأكبر في رقعة الحكم  
للأمور الدنيويّة البحتة  
يأخذ فيها الحاكم رأيه بناءا علي مقتضيات السياسة  
ومتطلبات المصلحة العامّة للرعيّة  
فلا يحكّم العالم في أمر سياسي بحت منفصل عن القضايا الشرعيّة  
ولا يهمل رأيه في أمر ديني بحت  
بينما تسير الأمور السياسيّة العامّة بمقتضيات المصلحة العامّة